

المواقف الفلسفية لمجزوءة الأخلاق

مفهوم الواجب

المحور الأول: الواجب والإكراه

الحديث عن مفهوم الواجب يجرنا للتساؤل عما إذا كان إلزاما أم التزاما ؟ بمعنى آخر هل ما نقدمه من واجب هو صادر عن رضى وطيب خاطر ؟ أم لأننا أرغمنا عليه ؟

موقف كانت

يذهب كانت إلى اعتبار الواجب هو القيام بالفعل احتراما للقانون الذاتي الأخلاقي القائم على الخير الأسمى، والمؤسس على العقل والإرادة. وعلى هذا النحو يكون المرجع الأساسي الذي يجب أن ينطلق منه الجميع هو العقل لأنه كوني بالنسبة للجميع. والحكم الأخلاقي إذ يصدر عن الإرادة الخيرة، التي مصدرها العقل هي الأخرى، فهو أيضا يمكن توصيفه بالكوني. لذلك وضع قوانين تتسع رفعتها لتشمل الإنسان كمفهوم، أي الإنسان في صيغته المطلقة، مركزا على العقل والإرادة لطابعهما الكوني والمشتراك. فالعقل العملي إلى جانب الإرادة هما المشرعين لمفهوم الواجب، الذي هو إكراه، من حيث هو فعل خاضع للعقل، وللحرية، لأن مصدره الإرادة.

موقف غويو

يرى غويو أن الفعل الأخلاقي لا يجب أن يصدر عن إلزام ولا عن خوف من أي جزاء أو عقاب. إنما يكون هو فعلا تأسيسيا لمسار الحياة الذي لا ينتهي، ولغايات حددتها طبيعتها الإنسانية بوصفها فاعلية مطلقة نحو الحياة. لكن الواجب الأخلاقي من وجهة النظر الطبيعية هاته التي ليس فيها شيء غيبي، يرتد إلى القانون الطبيعي الشامل، فمصدره هو الشعور الفياض "بأننا عشنا و أننا أدينا مهمتنا ... وسوف تستمر الحياة بعدنا، من دوننا، ولكن لعل لنا بعض الفضل في هذا الاستمرار". والمنحى نفسه يتخذ نيتشه حين يؤسس الأخلاق على مبدأ الحياة بوصفها اندفاع خلاق محض. إذ الفعل الأخلاقي عند نيتشه ما يخدم الحياة ويزيد من قوتها وليس ما يضعف الحياة ويزيد من محدوديتها. هكذا هو الخير والشر عند نيتشه.

المحور الثاني: الوعي الأخلاقي

يعتبر مفهوم الوعي الأخلاقي مفهوما مركزيا في الفلسفات الأخلاقية. فما هو الأساس الذي يقوم عليه هذا الوعي ؟

موقف روسو

يرى روسو أن الوعي الأخلاقي إحساس داخلي موطنه وجداننا فنحن نحسه قبل معرفته، وهو الذي يساعدنا على التمييز بين الخير والشر، والحسن والقيح، وهي إحساسات طبيعية وفطرية يسعى الإنسان من خلالها إلى تقادي ما يلحق الأذى به وبالأخرين، ويميل إلى ما يعود عليه وعلى الآخرين بالنفع. الأمر الذي يقوي لديه الوعي الأخلاقي فيجعله متميزا عن باقي الكائنات الحيوانية الأخرى.

موقف هيجل

يعتبر الوعي الأخلاقي هو الربط بين الواجب والمبادئ الأخلاقية. وفي هذا الإطار يميز هيجل بين الواجب بمعناه القانوني والواجب بمعناه الأخلاقي، فإذا كان النوع الأول من الواجب يعتبر نموذجيا، فإن النوع الثاني يفتقر إلى الطابع النموذجي، وذلك لقيامه على الإرادة الذاتية. لكن سرعان ما سيعكس هيجل هذا الحكم، عندما سيعتبر الواجب القانوني واجبا يفتقر إلى الاستعداد الفكري، على عكس الواجب الأخلاقي الذي يستدعي ذلك الاستعداد، ويقتضي أن يكون مطابقا للحق في ذاته. وعلى هذا النحو يصبح للواجب الأخلاقي قيمة باعتباره وعيا ذاتيا وليس إلزاما خارجيا.

المحور الثالث: الواجب والمجتمع

ماهي الصلة التي يمكن إقامتها بين الواجب والمجتمع ؟ وكيف تتحدد واجبات الفرد تجاه المجتمع والآخرين ؟

موقف دوركهايم

يرى بأن المجتمع يشكل سلطة معنوية تتحكم في وجدان الأفراد، ويكون نظرتهم لمختلف أنماط السلوك داخله، ومن ثمة فالمجتمع يمارس نوعا من القهر والجبر على الأفراد إذ هو الذي يرسم لهم معالم الامتثال للواجب الأخلاقي والنظم الأخلاقية عموما، ولما كانت الحال كذلك لأن الأفراد يُسلب منهم الوعي بالفعل الأخلاقي، لأنه لم يكن نابعا من إرادة حرة وواعية وإنما عن ضمير ووعي جمعيين هما المتحكما في

سلوكيات الأفراد. وبالتالي فالمجتمع سلطة إلزامية والتي يجب أن نخضع لها لأنها تحكمنا وتربطنا بغايات تتجاوزنا. ومن ثمة فالمجتمع يتعالى على الإرادات الفردية، ويفرض السلوكيات التي يجب أن يكون بها فيها السلوكيات الأخلاقية لأن المجتمع قوة أخلاقية كبيرة. فيحقق الأفراد غاية المجتمع لا غاية ذواتهم والإنصات لصوته الأمر لأن تلك المشاعر التي تملي علينا سلوكنا بلهجة أمرة صارمة و ضميرنا الأخلاقي لم ينتج إلا عن المجتمع ولا يعبر إلا عنه.

موقف ماكس فيبر

ينصرف في حديثه عن الواجب الأخلاقي والأخلاق عموما إلى القول بأن الأخلاق في مجملها تنقسم إلى نمطين اثنين: نمط أول موسوم بأخلاق الاقتناع ذات المظهر المثالي والمتعالي التي يكون فيها الفرد غير متحمل لأية مسؤولية، وإنما هي مكونة إلى المؤثرات والعوامل الخارجية التي لا يتدخل فيها الفرد، وإنما تطرح فيه بتأثير الأبعاد الدينية، بما هي صوت متعال يصدر أو امره، حيث إن أخلاقية الاقتناع لن ترجع المسؤولية إلى الفاعل، بل إلى العالم المحيط وإلى حماقة البشر وإلى مشيئة الله الذي خلق الناس على هذه الصورة. ونمط ثان من الأخلاق هو ما أطلق عليه أخلاق المسؤولية، التي تصدر من الذات الفردية وتتأسس على الوعي الفردي الحر، إذ "نحن مسئولون عن النتائج التي تمكن توقعها لأفعالنا"، ولا ترجع المسؤولية إلى بعد خارجي قسري، لا علاقة لهذه الأخلاق بالقدر أو بالخط.

مفهوم الحرية

المحور الأول: الحرية والحتمية

إذا كانت الحرية تتحدد بقدره الفرد على الفعل والاختيار، فهل ستكون هذه الحرية مطلقة أم نسبية؟ وهل ثمة حتميات وضرورات تحد من تحقيق الإرادة الحرة لدى الإنسان؟ هل الحرية تتعارض مع الحتمية أم أن الوعي بالحتمية هو أساس الحرية؟

موقف إسبينوزا

يرى إسبينوزا أن الحرية، أو بالأحرى الشعور بالحرية مجرد خطأ ناشئ مما في غير المطابقة من نقص وغموض، فالناس يعتقدون أنهم أحرار لأنهم يجهلون العلل التي تدفعهم إلى أفعالهم، كما يظن الطفل الخائف أنه حر في أن يهرب، ويظن السكران أنه يصدر عن حرية تامة، فإذا ما تاب إلى رشده عرف خطأه. فلو كان الحجر يفكر، لاعتقد بدوره أنه إنما يسقط إلى الأرض بإرادة حرة. وبذلك تكون الحرية الإنسانية خاضعة لمنطق الأسباب والمسببات الذي ليس سوى منطق الحتمية.

موقف كانط

كانط ينطلق في معرض بحثه لمفهوم الحرية، من فكرة تبدو له من المسلمات والبدهييات، مفادها أن الحرية خاصية الموجودات العاقلة بالإجمال، لأن هذه الموجودات لا تعمل إلا مع فكرة الحرية. غير أن أي محاولة من العقل لتفسير إمكان الحرية تبوء بالفشل، على اعتبار أنها معارضة لطبيعة العقل من حيث أن علمنا محصور في نطاق العالم المحسوس وأن الشعور الباطن لا يدرك سوى ظواهر معينة بسوابقها، وهذه المحاولة معارضة لطبيعة الحرية نفسها من حيث أن تفسيرها يعني ردها إلى شروط وهي عليه غير مشروطة. كما ينص كانط على التعامل مع الإنسان باعتباره غاية، لا باعتباره وسيلة، ذلك لأن ما يعتبر غاية في ذاته، هو كل ما يستمد قيمته من ذاته، ويستمتع بالتالي بالاستقلال الذاتي الذي يعني استقلال الإرادة. يقتضي هذا المبدأ بأن يختار كل فرد بحرية الأهداف والغايات التي يريد تحقيقها بعيدا عن قانون التسلسل العلي الذي يتحكم في الظواهر الطبيعية.

المحور الثاني: حرية الإرادة

هل أفعالنا نتاج لارادتنا أم أننا ملزمون بها؟

موقف سارتر

لا يختلف اثنان في اعتبار سارتر فيلسوف الحرية بامتياز، وكيف لا وهو الذي نصب نفسه عدوا للنزودا للجبريين. لقد بذل هذا الفيلسوف قصارى جهده للهبوط بالإنسان إلى المستوى البيولوجي المحض. فالحرية هي نسيج الوجود الإنساني، كما أنها الشرط الأول للعقل "إن الإنسان حر، قدر الإنسان أن يكون حرا، محكوم على الإنسان لأنه لم يخلق نفسه وهو مع ذلك حر لأنه متى ألقي به في العالم، فإنه يكون مسؤولا عن كل ما يفعله". هكذا يتحكم الإنسان - حسب سارتر - في ذاته وهويته وحياته، في ضوء ما يختاره لنفسه بإرادته ووفقا لإمكاناته.

موقف نيتشه

رفض الأحكام الأخلاقية النابعة من التعاليم المسيحية، معتبرا أنها سيئة وأنها أكدت، تأكيدا زائفا على الحب والشفقة والتعاطف، وأطاحت، في المقابل بالمثل والقيم اليونانية القديمة التي اعتبرها أكثر صدقا وأكثر تناسبا مع الإنسان الأرقى. فهذه الأخلاق مفسدة تماما للإنسان الحديث الذي يجب أن يكون "روحا حرة" ويثبت وجوده ويعتمد على نفسه ويستجيب لإرادته. فقد اعتبر بوجه عام أن الحقيقة القصوى للعالم هي الإرادة،

ومثله الأعلى الأخلاقي والاجتماعي هو "الرجل الأوربي" الجيد، الموهوب بروح حرة، والذي يتحرى الحقيقة بلا ريب، ويكشف عن الخرافات والترهات.

المحور الثالث: الحرية والقانون

إذا اعتبرنا أن الحرية مقترنة بالإرادة الحرة وبقدرة الفرد على التغلب على الاكراهات والحتميات، فكيف يمكن الحد من الحرية المطلقة؟ وما دور القانون في توفير الحرية وترشيد استعمالها؟

موقف توماس هوبز

لا يعول هوبز كثيرا على القانون، فهو يعتقد أن كينونة الحرية في الإنسان هي الدافع الأساسي لإعمال حريته وليس القانون، مضيفا أنه إذا لم يكن الإنسان حرا بحق وحقيقة، فليس هناك موضع للإدعاء بأن هذا الإنسان يمكنه أن يحظى بالحرية فقط عندما يكون تحت نظام قانوني معين... إذ تبقى الحرية عند هوبز نصا يمتلك معنى واسعا، ولكنه مشروط بعدم وجود موانع لإحراز ما يرغب فيه الإنسان، فالإرادة أو الرغبة لوحدها لا تكفي لإطلاق معنى الحرية. وهوبز كغيره من رواد الفكر السياسي الغربي، يؤمن بأن حرية الإنسان تنتهي عند حرية الآخرين، فقد رفض الحرية الزائدة غير المقيدة، إذ أكد بأن الحرية ليست الحرية الحقيقية لأنها خارجة عن السيطرة، بالأحرى سيكون الإنسان مستعبدا من خلال سيادة حالة من الخوف المطرد المستمر. وهكذا ستتعرض المصالح الشخصية الخاصة وحتى الحياة نفسها للرعب والذعر من قبل الآخرين أثناء إعمالهم لحرياتهم. فالحرية المطلقة تقود إلى فقدان مطلق للحرية الحقيقية.

موقف أرنست

ربطت أرنست الحرية بالحياة اليومية وبالمجال السياسي العمومي، ذلك أن اعتبار الحرية حقا يشترك فيه جميع الناس، يفترض توفر نظام سياسي وقوانين ينظمان هذه الحرية، ويحددان مجال تعايش الحريات. أما الحديث عن حرية داخلية (ذاتية)، فهو حديث ملتبس وغير واضح. إن الحرية، حسب أرنست، مجالها الحقيقي والوحيد هو المجال السياسي، لما يوفره من إمكانات الفعل والكلام، والحرية بطبيعتها لا تمارس بشكل فعلي ولملموس، إلا عندما يحتك الفرد بالآخرين، إن على مستوى التنقل أو التعبير أو غيرها، فتلك هي إذن الحرية الحقيقية والفعلية في اعتقادها.